سواسية

SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السابع شقة ٣٥ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٣٧١٥
فاكس ٧٩٥٤٢٠٠

مجلس الأمناء

د/ إبراهيم عوض مصر
د/ أحمد عثمان تونس
أ/ أسمى خضر الأردن
أ/ السيد ياسين مصر
د/ سحر حافظ مصر
د/ عبد الله النعيم السودان
د/ عبد المنعم سعيد مصر
د/ عزيز بو حمد السعودية
د/ غانم النجار الكويت
د/ فيوليت داغر لبنان
د/ محمد أمين الميداني سوريا
أ/ هاني مجلي مصر
د/ هيثم مناع سوريا

منسق البرامج
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

اسبوع السينما وحقوق الإنسان

بطاقة دعوة

يتشرف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بدعوتكم لحضور أسبوع السينما وحقوق الإنسان، الذي يقام بمقر المعهد الثقافي الإيطالي، بمناسبة بدء أعمال مؤتمر "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان : جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين "، والذي ينظمه مركز القاهرة بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

يشرف على البرنامج المخرج وأستاذ السينما هاشم النحاس

برنامج العروض

١٤/ ١٠ (٨ مساء)
فيلم البرئ
إخراج عاطف الطيب
تعليق رفيق الصبان

١٥ / ١٠ (٨ مساء)
إسكندرية كمان وكمان
إخراج يوسف شاهين
تعليق أحمد يوسف

١٦/ ١٠ (٧ مساء)
المومياء
إخراج شادي عبد السلام
تعليق عصام زكريا

١٧/ ١٠ (٧ مساء)
المتمردون
إخراج توفيق صالح
تعليق محسن ويفي

١٨/ ١٠ (٧ مساء)
امرأة مطلقة
إخراج أشرف فهمي
تعليق فريدة مرعي

١٩/ ١٠ (٧ مساء)
الجوع
إخراج علي بدرخان
تعليق محمد عبد الفتاح

المعهد الثقافي: الإيطالي ٣ شارع الشيخ المرصفي- الزمالك- بجوار فندق ماريوت

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
عبير عطية- سلاف طه- هاني نسيرة- أحمد عبد المكرم
لوحة الغلاف :اهداء من الفنانة السودانية رباب حاكم
الجمع الالكتروني: هشام السيد
الاخراج الفني : أيمن حسين

الوعي بحقوق الإنسان

خط الدفاع الأول

تشهد القاهرة في الفترة من ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠ مداولات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الذي سيعقد تحت عنوان "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان : جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين".

يشرف بتنظيم المؤتمر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان و ذلك بالتنسيق مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان.

ويشارك في المؤتمر نحو مائة خبير في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي يمثلون أثني عشر دولة عربية، كما يساهم فيه أيضا خبراء من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ومن المنتظر أن تقوم الشبكة الأورومتوسطية بتقديم التوصيات المنبثقة عن هذا المؤتمر للاجتماع الوزاري للشراكة الأورومتوسطية والمقرر عقده في مارسيليا خلال شهر نوفمبر القادم.

والجدير بالذكر أن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالدار البيضاء في أبريل ١٩٩٩، كان قد أكد في وثيقته البرنامجية والإعلان الصادر عنه على الأولوية القصوى التي ينبغي أن تحتلها مهام تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان باعتبار أن وعي المواطن بحقوقه يشكل خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان .

ويستهدف المؤتمر بالدرجة الأولى التوصل إلى صياغة استراتيجيات يكون بمقدورها الدفع بعملية نشر وتعليم حقوق الإنسان في العالم العربي بخطى ثابتة للأمام، ومن ثم فإن أوراق العمل المقدمة للمؤتمر والتي تناهز الـ ٣٠ ورقة تعالج الجوانب المختلفة والمحيطة بهذه العملية بداية من الوقوف على كافة الإشكاليات التي تعوق عملية نشر ثقافة حقوق الإنسان سواء ما يتعلق منها بتأثيرات الثقافة السياسية السائدة أو الثقافة الدينية، أو بالقيود التشريعية الصارمة على حرية الإعلام والاتصال وتداول المعلومات، ومرورا بتقييم مساهمة الحكومات وكذا المنظمات غير الحكومية في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في عدد من البلدان تشمل مصر وفلسطين وتونس والجزائر والمغرب، وكذلك تقييم عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، والإنجازات التي تحققت خلال النصف الأول من هذا العقد، والتعرف على التجارب والخبر ات المختلفة في الجنوب في التعامل مع التحديات التي تواجه عملية نشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان، وانتهاء بمناقشة العديد من التصورات والاقتراحات الملائمة من أجل إعلام إقليمي عربي مستقل لحقوق الإنسان. حيث يبحث المؤتمر في هذا الإطار عددا من الاقتراحات تفتح آفاقا جديدة لتفعيل الأدوات الإعلامية في خدمة قضايا حقوق الإنسان.

وسوف يتبنى المؤتمر إصدار إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وهو الإعلان الذي خضعت مسوداته الأولية لمناقشات مشتركة بين أعضاء الهيئة الاستشارية للمؤتمر التي تضم ستة عشر عضوا من ثمانية بلدان عربية، وتم إعداده على ضوء الأوراق التي كتبها المتحدثون في المؤتمر.

ويسعى الإعلان إلى بلورة الأهداف القيمية التي ينبغي أن تنتظم من أجلها البرامج والأنشطة التي تعمل على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وكما يرصد من خلال التجربة المعاشة في عالمنا العربي أبرز العقبات التي تقف عائقا أمام تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. إلى جانب التوصيات التي سيتبناها المؤتمر، والتي حرص واضعو الإعلان على تحديد الجهات المناط بها إعمال هذه التوصيات سواء كانت الحكومات العربية ومنظمتها الإقليمية - الجامعة العربية، أو الأمم المتحدة وأجهزتها، أو خبراء التعليم والقائمين على الإعلام في بلداننا، أو الأحزاب السياسية العربية، جنبا إلى جنب مؤسسات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية والمعاهد والمراكز المتخصصة في تعليم حقوق الإنسان .

وسوف يصدر الإعلان في صورته النهائية خلال الجلسة الختامية بعد مناقشته في جلسة عامة مع كافة المشاركين في المؤتمر لتنقيحه وإدخال التوصيات الإضافية المقترحة من جانب المشاركين.

إن الآمال الملقاة على عاتق هذا المؤتمر ومداولاته تملي علينا أن نخصص هذا العدد من "سواسية" حول القضايا التي يطرحها المؤتمر للمداولة ومن ثم فهو يجمع ما بين إحاطة القارئ الكريم بأهداف المؤتمر وأجندته، وتأمل الخطوط الفكرية العريضة التي تثيرها أوراق العمل، والتعرف على العديد من التجارب الحكومية وغير الحكومية في حقل تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، وكذلك التعريف بأبرز مساهمات مركز القاهرة في هذا المجال عبر ست سنوات من إنشائه.

وتقتضي المسئولية تقديم الاعتذار للقارئ ولبعض أصحاب أوراق العمل الذين لم يسعفنا الوقت من استعراض أوراق عملهم أو لم تصلنا أوراقهم حتى إعداد هذه النشرة. كما نرجو من الجميع أن يلتمسوا لنا العذر في أية أخطاء أو هنات ما كان يمكن تفاديها حرصا منا على أن يصدر هذا العدد في ذات التوقيت الذي ينعقد فيه هذا المؤتمر.

سواسية

احتفالية خاصة بدور الفن في تعزيز قيم حقوق الإنسان

تقديرا لدور الفن في تعزيز قيم حقوق الإنسان تقرر أن:
يعقب افتتاح المؤتمر احتفالية تليق بدور الفنون والآداب هذا المجال وتتضمن الاحتفالية:
- ملجأ العامرية ومختارات موسيقية أخرى للفنان العراقي نصير شمة
- حرية التعبير من خلال الجسد الإنساني، عرض فيديو يقدمه د. عادل أبو زهرة أستاذ العلوم السلوكية بجامعة الإسكندرية
- دفاعا عن كرامة الإنسان: مشاهد من السينما المصرية، يقدمها المخرج وأستاذ السينما المعروف هاشم النحاس

أنشطة موازية تواكب أعمال المؤتمر

يواكب أعمال المؤتمر الدولي الثاني للحركة العربية لحقوق الإنسان عدد من الأنشطة الموازية التي يجري تنظيمها بهدف الاستفادة من الحضور الواسع والمتنوع لخبراء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين وممثلي العديد من المنظمات الدولية وتشمل هذه الأنشطة:

- تنظيم المعرض العربي الثاني لمطبوعات حقوق الإنسان ويشارك فيه إلى جانب مركز القاهرة وعدد من المنظمات العربية، المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة.
- مهرجان السينما لحقوق الإنسان ويقدم عروضا سينمائية على مدى ستة أيام بالمعهد الثقافي الإيطالي.
- اجتماع الجيل الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي ويستهدف إجراء المزيد من المشاورات والتنسيق بين المشاركين من هذا الجيل الذين اضطلعوا بأدوار قيادية داخل مؤسساتهم.
- اجتماع تشاوري لتنسيق المواقف بين المشاركين والتأثير على أجندة المؤتمر العالمي للأمم المتحدة ضد العنصرية.
- اجتماع بين مسئولي وممثلي المراكز والمعاهد المتخصصة في تعليم حقوق الإنسان في العالم العربي بهدف دعم سبل التنسيق وتبادل الخبرات بين المؤسسات العاملة في هذا المجال.

مركز القاهرة يشارك في تقييم عقد الأمم المتحدة

عقد مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أغسطس الماضي اجتماعا خاصا على مستوى الخبراء، وذلك لتقييم عشرية الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، (١٩٩٤- ٢٠٠٤) وذلك بمناسبة انتهاء نصف العقد، و بهدف التوصل لتوصيات محددة لإعطاء دفعة أكبر للخطة في السنوات الخمس المتبقية.

وكان مكتب المفوض السامي قد أرسل استمارة بيانات خاصة إلى الحكومات ومعاهد ومراكز حقوق الإنسان في العالم، للتعرف على مساهمة الأطراف المختلفة في تنفيذ الخطة، والعقبات التي تواجه تنفيذها، ومقترحاتهم لتفعيلها.

شارك في الاجتماع ٢٥ خبيرا من كافة القارات وهيئات الأمم المتحدة المعنية، وكان مركز القاهرة ممثلا بمديره ، هو المؤسسة العربية الوحيدة المشاركة.

الهيئة الاستشارية الخاصة بإعداد مشروع إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

المغرب
١- إدريس اليازمي
٢- أمينة لمريني
تونس
٣- خميس شماري
٤- صلاح الدين الجورشي
سوريا
٥- أكثم نعيسة
٦- محمد أمين الميداني
لبنان
٧- أنطوان مسرة
٨- أوجاريت يونان

فلسطين
٩- مضر قسيس
الجزائر
١٠- مصطفى بوشاشي
السودان
١١- أمين مكي مدني
١٢- الباقر العفيف
مصر
١٣- آمال عبد الهادي
١٤- بهي الدين حسن
١٥- محمد السيد سعيد
١٦- مصطفى كامل السيد

على طريق البحث المعرفي ونشر ثقافة حقوق الإنسان

سلاف طه

منذ تأسس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عام ١٩٩٤، وضع على عاتقه مهمة تحليل وتفسير الصعوبات التي تواجه تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية. كما يسعى المركز لنشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان من خلال بناء مداخل فكرية قوية قادرة على معالجة إشكاليات تطبيق حقوق الإنسان، وهو ما يتطلب وضع خصوصية الحالة التاريخية الراهنة للمجتمعات العربية موضع الاعتبار والدراسة.

ويتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية، وتقديم المشورة والخدمات المكتبية والفنية والعلمية للطلاب والباحثين في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى إصدار مطبوعات تتضمن بحوث المركز، وكراسات ومجلات دورية.

كذلك يدعم المركز الدارسين وخاصة الذين اختاروا حقوق الإنسان في العالم العربي مادة لأبحاثهم ورسائلهم العلمية لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه، وذلك بمساعدتهم من خلال لجنة استشارية أكاديمية وتقديم التسهيلات المهنية والمعلوماتية لهم. ويتولى المركز نشر بعض هذه الرسائل، من خلال "سلسلة أطروحات جامعية في حقوق الإنسان". والجدير بالذكر أن إحدى تلك الرسائل تم طبعها مرة ثانية بناء على طلب رجال القضاء والنيابة.

وإذا كانت مبادرة مركز القاهرة بتنظيم المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي حول "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان " تعكس المكانة التي تحتلها هذه القضايا في برامج المركز، فإن جهود مركز القاهرة في هذ ا المجال جعلت منظمة اليونسكو للعلوم و الثقافة تختار المركز ليعكس الثقافة العربية على مشروع الدليل الذي تبنته اليونسكو لتعليم حقوق الإنسان في المرحلتين الابتدائية والثانوية. وبناء على طلب اليونسكو، ترجم المركز الدليل وقام بتقييمه بالتشاور مع خبراء عرب في ١٩٩٨.

هذا ويعمل المركز الآن بالتعاون مع منظمة المادة ١٩ على إعداد ونشر دليل حرية التعبير وتداول المعلومات في مصر"، يقوم المركز بترجمة دليل تعليم حقوق المرأة وتعريبه بالتشاور مع عدد من الجمعيات النسوية الإقليمية..

وينظم المركز دورات تدريبية للمجموعات التي تلعب دورا وسيطا في نشر قيم حقوق الإنسان وتعد الدورة السنوية التي تنظم لطلاب الجامعات والدراسات العليا من أكثر تلك الدورات أهمية.

وهناك أيضا عديد من البرامج الأخرى التي تخدم أهداف المركز في نشر ثقافة حقوق الإنسان و يشمل ذلك الندوات وورش العمل التي تهدف إلى خلق فهم عميق لبعض القضايا والمفاهيم المحددة. ويعتبر صالون ابن رشد الذي يعقد شهريا أكثر تلك الأنشطة أهمية. وكذا العديد من مطبوعات المركز وسلاسل إصدارته. وهناك أيضا برنامج نادي سينما الذي تقدم عروض أفلامه المختارة والمناقشات التي تدور مع ضيوفه مداخل مناسبة لثقافة حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك يقدم المركز المشورة للهيئات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان. وتسعى العديد من المنظمات العربية غير الحكومية إلى استشارة مركز القاهرة فيما يتعلق بعملية تعليم حقوق الإنسان ووضعية حقوق الإنسان في العالم العربي. ويهتم المركز كذلك باستضافة الدارسين الأجانب الذين يبدون اهتماما بحقوق الإنسان ويساهمون في إثراء الأدبيات العربية لحقوق الإنسان.

برامج التدريب

- ينظم المركز دورة تدريبية لطلبة الجامعات على حقوق الإنسان، تعقد سنويا بصفة منتظمة منذ ١٩٩٤ وقد تميزت الدورة السابعة التي عقدت عام ٢٠٠٠ بمشاركة عدد من الطلاب العرب على نفقتهم.
- نظم المركز الدورة التدريبية الإقليمية الأولى حول استراتيجيات حركة حقوق الإنسان في أغسطس ١٩٩٧. وسوف تركز الدورة الثانية على مراقبة إعمال الحقوق والاجتماعية والاقتصادية.
- تنظيم ورشة عمل للمعلمين في يناير ٢٠٠٠ لمناقشة كتاب حكمة المصريين.
- تنظيم دورة تدريبية للمحامين الفلسطينيين على مدى العامين الماضيين بالتعاون مع مركز القدس للمساعدة القانونية. وكذلك دورة تدريبية للمحامين السودانيين في يونيو ٢٠٠٠ بالتعاون مع جماعة ضحايا التعذيب السودانية.
- تنظيم دورة تدريبية لكوادر العاملين بمنظمات حقوق الإنسان المصرية في يناير ٢٠٠٠
- تنظيم الدورة التدريبية الأولى للفنانين في ١٩٩٦ حول تعزيز قيم حقوق الإنسان من خلال الفنون.
- تنظيم الدورة التدريبية الأولى لقيادات العمل المحلي بمحافظة سوهاج، وكذلك دورة مماثلة لقيادات العمل المحلي بمحافظة الإسكندرية.

مطبوعات المركز

يقوم مركز القاهرة بإصدار العديد من المطبوعات التي تتناول قضايا مختلفة تتعلق بعملية نشر وتعليم حقوق الإنسان في العالم العربي مثل:

١- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.

٢- "كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان"؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون تحت إشراف المركز في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).

٣- "تمكين المستضعف: منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان " تحرير مجدي النعيم.

٤- "رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر" د هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).

٥- بالتعاون مع اليونسكو، قام مركز القاهرة بترجمة ونشر الطبعة الأولية من "دليل تعليم حقوق الإنسان للمستويين الابتدائي والثانوي"، ١٩٩٨.

٦- "حكمة المصريين". أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد (كمرجع في التاريخ للمدرسين والتلاميذ).

٧- "اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان": محمد أمين الميداني.

وقد بدأ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤخرا إعادة نشر بعض مطبوعاته في المغرب ليسهل وصولها إلى المناطق المجاورة (تونس، الجزائر، وموريتانيا). كما تجري مشاورات مع بعض المنظمات الشقيقة في فلسطين والسودان بهدف إعادة طبع بعض من مطبوعات المركز وتوزيعها.

قراءة في أوراق العمل — إعداد: سلاف طه.. عبير عطية.. هاني نسيرة.. أحمد عبدالمكرم

حقوق الإنسان بالمغرب بين الإسلام السياسي "الرسمي" و"الأهلي"

عبد العزيز النويضي

تميز الدراسة بين نمطين من الإسلام السياسي في المغرب: الأول ما وصفته الورقة بـ (الإسلام السياسي الرسمي) وتعني بذلك الملك (أمير المؤمنين) بحكم صفته الدستورية التي تتيح له الاستعمال السياسي للإسلام(..) لأهداف الشرعنة والتحكم والرقابة في الحقل السياسي وفيما يخصه كفاعل سياسي مركزي ومحوري وأساسي ويشمل ذلك أيضا- مواقف مختلف السلطات العمومية (التنفيذية والقضائية) حيث دست الورقة بإسهاب حدود الدور الذي يمثله الإسلام السياسي الرسمي في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان ومظاهر الإعاقة التي يشكلها أمام هذه العملية وخاصة في ما يتعلق بحقل المشاركة السياسية التي يفترض أن تقوم على المنافسة وتكافؤ الفرص (بين الفاعلين السياسيين) غير أن تجربة الاستعمال السياسي للإسلام كما يقول الباحث- لم تسعف في إ نعاش هذه المشاركة من جهة سلطة الملك التي تعتبر حكما مطلقا . ولكن مع ذلك فإن لتجربة الإسلام السياسي الر س مي عناصر إيجابية في (إشاعة ثقافة حقوق الإنسان) تمثلت في عدم السعي إلى توظيف الدين في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما النمط الثاني في التجربة المغربية فهو ما حددته الورقة بالإسلام السياسي الأهلي. ويتكون هذا الاتجاه من مجموعة منظمات أهمها (العدل والإحسان) و(ا لإصلاح والتوجيه).

وقد تناولت الورقة تأثيرات هاتين الجمعيتين وغيرهما من منظمات الإسلام السياسي الأهلي في المغرب على ثقافة حقوق الإنسان. وبخاصة فيما يتعلق بالموقف من الديمقراطية ومن العلمانية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان.

وتخلص الورقة إلى نتيجة مؤداها "أن الإسلام السياسي كمشروع للسلطة والهيمنة باسم الدين يتنافى مع الديمقراطية وحقوق الإنسان لأنه يتنافى من جهة مع حق الأغلبية بالحكم الذي لا تحده إلا قواعد حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا وتنافيه من الجهة الأخرى مع جملة من هذه الحقوق على رأسها الحق في حرية الرأي، التعبير، التنظيم، المعتقد ومع مبادئ المساواة وعدم التمييز.

الثقافة السياسية السائدة المرتكزات والإشكاليات

حكيمة الشاوى

يبدو أننا أمام مفارقة كبيرة بين نوعين من الثقافة: الثقافة السياسية السائدة التي تعتمدها الأنظمة السياسية العربية وتدور في فلكها، والثقافة البديلة لها وهى ثقافة حقوق الإنسان، التي ترتبط بالمبادئ والقيم المنصوص عليها في منظومة حقوق الإنسان. ويقتضي ذلك التطرق من جهة لطبيعة الثقافة السياسية السائدة ولمقوماتها ومرتكزاتها، ومن جهة أخرى لطبيعة ثقافة حقوق الإنسان المغايرة في أهدافها ومرجعيتها، وآلياتها، وكذلك التأثيرات السلبية التي تمارسها الأولى على الثانية، والصعوبات والمعوقات التي تخلقها أمام منظمات حقوق الإنسان، والمدافعين عنها، والدور الذي ينبغي أن تقوم به منظمات حقوق الإنسان ونشطائها من أجل نشر مبادئ وقيم وثقافة حقوق الإنسان، وحمايتها، وترسيخها وتجذيرها، لكي تصبح ضمن السلوكيات اليومية للأفراد والجماعات.

وتعالج الدراسة مقومات ومرتكزات الثقافة السياسية السائدة. متمثلة في المؤسسة العائلية والمؤسسة التعليمية والمؤسسة الإعلامية التي تهيمن عليها الدولة، وما تخلفه هذه المؤسسات على الحياة الاجتماعية العامة من تأثيرات تشارك في صنعها القواعد القانونية والدستورية، والمؤسسات النيابية التي تحمي النظام السياسي وتدعم ثقافته، والمؤسسات القضائية غير المستقلة، فضلا عن مؤسسات الشرطة بآلياتها القمعية .. وأيضا الحياة الجمعوية التي يتقيد فضاؤها بخطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، ويوضع حولها طوق من القوانين المكبلة لأنشطتها. علاوة على الخطاب الديني المعادي لحقوق الإنسان. كل هذه الآليات والوسائل والمؤسسات تشكل شبكة وأخطبوطا من الثقافة السائدة تحميها وتخدمها، وتواجه كل ثقافة مغايرة لها.

وتتوقف الدراسة أمام التأثيرات السلبية للثقافة السياسية السائدة على نشر ثقافة حقوق الإنسان وحمايتها من الانتهاكات .

ويثار في هذا الإطار عدد من الإشكاليات في مقدمتها إشكالية الديمقراطية المراوغة وحقوق الإنسان وإشكالية الخصوصية الثقافية والتيارات الأصولية وإشكالية العلاقة بين السياسة وحقوق الإنسان.

وينتقل القسم الثالث من الدراسة إلى مناقشة دور المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم، في مواجهة الثقافة السياسية المعادية لحقوق الإنسان

ويقترح مجموعة من الآليات والخطط لتدعيم عمل المنظمات الحقوقية غير الحكومية في عملها من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، سواء استهدف ذلك الحكومات أو المنظمات غير لحكومية، أو عموم الشعب على الخصوص، في أفق أن تتأصل وتتجذر مبادئ وقيم وثقافة حق وق الإنسان، وتكون قادرة على مواجهة كل ثقافة سياسية معادية لحقوق الإنسان.

دور المؤسسات الدينية في نشر ثقافة حقوق الإنسان

أكثر نعيسة

يركز المحور الأساسي لهذه الدارسة على دور المؤسسات الدينية الإسلامية كونها تلعب الدور الأكبر في صياغة ثقافة شعوب هذه المنطقة وإعادة إنتاجها، و هي بالتالي المؤسسات المؤثرة فعليا في عملية انتشار حر كات أو ثقافة حقوق الإنسان. ولا يعني ذلك تجاهل دور الأ ديان الأخرى المنتشرة بصفة عامة، حيث تعد أديان أقليات أقرب لتأييد قضايا حقوق الإنسان ربما لأسباب تتصل بأوضاعها، وتصنف الدراسة الاتجاهات الإسلامية المعاصرة داخل الثقافة الإسلامية إلى ثلاثة تيارات رئيسية:

١- **التيار المدرسي الرسمي:** ويتسم بالبحث والتفكير الأكاديمي إلى حد بعيد، وبصبغة ذرائعية وتبريرية في ممالأته للسلطات السياسية وتبرير سلوكها السياسي والاجتماعي وحتى الاقتصادي. ويحاول بقدر ما مواكبة مواقف هذه السلطات وإضفاء الشرعية الدينية عليها. وهذا التيار هو الأقوى والأوسع انتشارا داخل التشكيل الاجتماعي، بما توفره له الدولة من وسائل الإعلام المتنوعة وبامتلاكه وسيطرته في أغلب الأحيان على المساجد ودور العبادة .

ويحاول هذا التيار أن يتماهى ومواقف السلطات المعنية تجاه قضايا حقوق الإنسان ويتراوح موقفه ما بين الموقف الحيائي إلى العدائي، وهذا لا يمنعه بالضرورة من تغيير موقفه وفقا لتغيير موقف السلطات من حقوق الإنسان، رغم تمتعه باستقلالية نسبية، تتيح له حرية نسبية في الحركة وا لفعل.

٢- **التيار التنويري:** وهو التيار الأكثر عقلانية، حيث يحاول إيجاد فضاء فسيح يجتمع فيه الدين والفلسفة بتوافق حضاري ويمتد بجذوره إلى ابن رشد ومن ثم إلى رواد التنوير في التاريخ الحديث. ويمثله كثير من المفكرين الإسلاميين منهم: أمين شرور وراشد الغنوشي من جهة و محمد عمارة وحسن حنفي وغيرهم كثرة ورغم ووجود بعض الخلافات الطبيعية داخل هذا التيار إلا أنه يتفق حول رؤى عامة لقضايا حق وق الإنسان، وإن كان يعمل داخل النسق النخبوي سواء على صعيد الفكر أو على صعيد تأثيره الفعلي على الشارع الإسلامي.

٣- **التيار التكفيري:** ويتسم بالنزعة القتالية داخل الكثير من فرقه وفي كل الأحوال يتميز هذا التيار بالتطرف في سلوكياته، وينتمي كغيره من التيارات "الشمولية الطابع" في منهجها إلى العقل "المؤدلج" ويتصف هذا العقل بكونه أحادي الجانب والتفكير باتجاه واحد ويرى نفسه مصدرا للحق والحقيقة والإيمان وك ل ماهو خارجه كافر، يلغي الآخر، ويرفض الحوار، يصيغ حكم الله وينسج قضاء يوتوبيا وفقا لمشيئته وإرادته.

لكن ورغم الصيغة التي قد تبدو عليها كثير من فرق هذا التيار، إلا أن الرهانات السياسية التي يقاتل لأجلها تفرض عليه في كثير من الأحيان وبشكل خاص بعد هزائمه العسكرية- أن يفرز صيغا أكثر قبولا بالمعنى الاجتماعي والسياسي للكلمة وأقل تطرفا وبمعنى ما نسبي "أكثر عقلانية" مما كان عليه سابقا. ورغم أنه في غالبية أحواله يعادي حقوق الإنسان وثقافتها وخاصة عندما يكون في أوج عنفوانه وصعوده، و يكفر حركات حقوق الإنسان ومناضليها في بعض الأحيان ويلاحق مناضليها في أحيان أخرى. إلا أنه يجب أن تؤخذ بالحسبان التغيرات التي قد تطرأ عليه.

التراث المسيحي الشرقي وثقافة التسامح

أنطوان نصري مسرة

نشأت المسيحية في الأراضي العربية وكان لها تأثير على الإسلام الذي يعتبر نفسه مكملا لتراث ديني سابق.

وتلتقي الأديان السماوية حول ثلاثة مبادئ تشكل مصادر دينية لحقوق الإنسان ومن الأهمية بمكان تعميقها وتنقيتها من الرواسب التاريخية والعادات الاجتماعية وإعادتها إلى منابعها.

هذه المبادئ تقوم على أن الإنسان قيمة ذاتية مطلقة، والإنسان كائن حر، والأخوة بين البشر.

وقد أثرت المسيحية الشرقية بشكل خاص على ثقافة حقوق الإنسان ، تأصيلا فكريا ونشرا وتعليما من خلال:

١- الإنجيل: دعوة إلى ممارسة مواطنية: أنا معني ومشارك ومسئول وملتزم.

٢- تراث آباء الكنيسة الشرقيين: فلهم إنتاج فكري رائد وما يزال صالحاً في مجال حقوق الإنسان ، بخاصة في ما يتعلق بمقاومة التسلط والحقوق الاجتماعية والاقتصادية. ويلاحظ أنه في جو من الانقسامات داخل الكنائس العربية وبعض أجواء التعصب، نشرت الكنائس العربية مفاهيم حقوقية.

ويمكن القول بأن المسيحية الشرقية قد عاشت جوا من التعددية والتفاعل مع الإسلام والتعددية المذهبية على عكس الحالة في أوروبا التي عرفت مظاهر عدم تسامح، وبخاصة في فرنسا أيام لويس الرابع عشر حيث أطلق الشعار تجاه البروتستانت: إيمان واحد، قانون واحد، ملك واحد".

٣- مؤسسات التعليم المسيحية الشرقية: وبعضها كانت تديره إرساليات مسيحية كانت منبعا لنشر ثقافة حقوق الإنسان، نذكر الآباء اليسوعيين والآباء المر يميين والإرساليات الإنجيلية. وقد نشطت مؤسسات التعليم المدرسي والجامعي فيما بين الأجيال العربية في جو من التسامح، على عكس ما تورده بعض الأيديولوجيات حول المدارس الطائفية والحالات والأمثلة عديدة في هذا المجال ويعبر عنها كتاب عديدون في مذكرات ومؤلفات أدبية. أما المؤلفات السياسية فيغلب عليها أحيانا الطابع الأيديولوجي.

٤- المسيحيون العرب ومساهمتهم في النهضة العربية: إن القسم الأكبر من التراث العربي في القومية والحرية والاشتراكية.. هو نابع من مؤلفين وباحثين مسيحيين سعوا إلى توطيد المساواة والمشاركة والحريات الدينية.

إن الحضور المسيحي العربي اليوم هو عنصر داعم لثقافة حقوق الإنسان لأنه يجسد التعددية الديمقراطية، وكل تراجع لهذا الحضور يؤثر سلبا على صورة الإسلام في العالم، وعلى الإسلام، وعلى انجراف السلطة نحو ممارسات أحادية تسيء إلى العرب الديمقراطيين أيا كان انتماؤهم الديني.

الأحزاب السياسية العربية وثقافة حقوق الإنسان

عبد الغفار شكر

يشكل دور الأحزاب السياسية العربية في نشر ثقافة حقوق الإنسان جزءا من مسئوليتها في نشر ثقافة سياسية ديمقراطية للتغلب على معوقات التحول الديمقراطي ومن أجل إعادة بناء الدولة في المجتمعات العربية على أسس جديدة تشمل تكريس مبدأ سيادة القانون وقيام دولة المؤسسات واحترام التعددية وحقوق الإنسان .

ومن ثم فإن الدراسة تنقسم إلى ثلاثة محاور أولها: يعرف بثقافة حقوق الإنسان مع التركيز على مدى ارتباطها بالثقافة العربية السائدة. بينما يختص المحور الثاني: بالتعرف على خريطة الأحزاب السياسية العربية ومواقف الحكومات العربية تجاه العمل الحزبي. وتنتهي الدراسة في المحور الثالث: إلى مناقشة دور الأحزاب العربية في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وترى الدراسة أن الثقافة العربية تضم جوانب مسايرة للتطور وأخرى معيقة له. ومن ثم ينبغي البحث عن مداخل قوية وأصيلة للتعامل مع منظومة القيم والمعارف المعاكسة للتطور الديمقراطي وضرورة اشتقاق القيم التي تقوم عليها ثقافة حقوق الإنسان من الثقافة العربية السائدة باعتبار أن الأولى هي ثمرة تفاعل الثقافات والحضارات الكبرى وتوضح الدراسة أن الأحزاب السياسية قد ساهمت في نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر ثلاثة مراحل تمثلت في المساهمة في تأسيس منظمات ومراكز حقوق الإنسان في العالم العربي ومشاركة بعض القيادات الحزبية في أنشطة هذه المؤسسات، والنشر في الصحف والدوريات عن قضايا حقوق الإنسان ومشكلاتها، والنضال العملي حول قضايا وثيقة الصلة بحقوق الإنسان.

لكن الدراسة تلاحظ أن جهود الأحزاب العربية في هذا المضمار قد أهملت البعد الثقافي لحقوق الإنسان وركزت بالأساس على الجانب السياسي، كما إنها لم تستطع أن تصل بدعوتها إلى دوائر واسعة داخل مجتمعاتها ولم تبذل جهدا كافيا لتضمين برامجها التثقيفية موضوعات خاصة بحقوق الإنسان.

الوليمة في خطاب الإسلاميين والليبراليين

هويدا عدلي

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على موقع ثقافة حقوق الإنسان وفي قلبها قبول الحق في الاختلاف وحريات الرأي والتفكير والتعبير في خطاب كل من التيار الليبرالي ممثلا في حزب الوفد ، والتيار الإسلامي ممثلا في حزب العمل، وذلك بتحليل خطاب كلا التيارين تجاه قضية رواية الكاتب السوري حيدر حيدر "وليمة لأعشاب البحر ".

إن تحليل الخطاب حول هذه القضية يلقي بأضواء على موقع ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي بصفة عامة نظرا لما تمثله الخبرة المصرية من أهمية محورية في الوطن العربي، وأيضا على اعتبار أنه يمكن استخلاص سمات مشتركة للتيارات السياسية الإسلامية والليبرالية في غالبية البلدان العربية.

وتنطلق الورقة من أن قضية حقوق الإنسان ليست مجرد قضية حقوقية ولا يكفي لدفعها توفير المواثيق والضمانات والآليات القانونية ولكنها تتطلب أيضا ثقافة تحترم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

وقد اعتمدت الباحثة منهج تحليل المضمون الكيفي لتلمس موقع ثقافة حقوق الإنسان لدى التيارين محل الدراسة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق جوهرية فيما بين التيارين في مواقفهما من قضايا حرية الفكر والرأي والتعبير وأن موقع الحق في الاختلاف لا يتمتع بقيمة لديهما بما يعنيه ذلك من عدم تجذر ثقافة حقوق الإنسان لدى التيارين. كما خلصت إلى أن هناك ثلاث إشكاليات ثقافية تعوق نشر ثقافة حقو ق الإنسان في العالم العربي: الأولى تتصل بحدود حرية التفكير والتعبير، والثانية بالموقف من الآخر الحضاري، والثالثة إشكالية نمط الثقافة السياسية السائدة، وأن هذه الإشكاليات تنعكس على النخبة، وتعيد إنتاجها بصورة أو بأخرى.

الموروث الثقافي جدار صلب

الباقر العفيف

تشكل العقبات التي تنتجها الثقافة الموروثة في البنية الإسلامية لتقف حجر عثرة في وجه نشر وثقافة حقوق الإنسان. وهى تمثل إعادة إنتاج للمشكلات التي واجهت حركة الحداثة في المنطقة، ويمكن تلخيص هذه المشكلات في غربة الأفكار عن الثقافة المحلية، وعدم تواؤمها مع البنية الاجتماعية، مما أنتج ما يسميه البعض "صدمة الحداثة" أو يسميه الباقر "هجمة الحداثة" والتي ترى الورقة أن المجتمعات المسلمة اعتمدت استراتيجية من ثلاث شعب في تعاملها معها هي: الفرز والانتخاب والمعايشة، فقد أنتجت هذه المنتجات، وظلت تنظر بعين الشك والريبة للأفكار والفلسفات الاجتماعية الغربية، فتعايشت معها ولم تعشها . أما الفئات المتعلمة التي تلقت هذه الأفكار مباشرة عن طريق التعليم الحديث، فقد أصابتها درجة من درجات الغربة المزدوجة عن مجتمعاتها وعن روح الثقافة الوافدة.

وقد تناولت الورقة موقف مختلف التيارات الفكرية (السلفي- التوفيقي- العلماني) من فكرة حقوق الإنسان، التي وجدت أمامها خيارات ثلاثة: إما الترك الكلي أو الأخذ والترك حسب مراعاة المرجعية الإسلامية أو الأخذ الكلي دون مراعاة لها.

وتلاحظ الورقة أن فكرة حقوق الإنسان قد حظيت بنفس الاستقبال المشوش المضطرب الذي حظيت به مفاهيم الحداثة من قبل، كما تبين كيف أن الثقافة الموروثة وخاصة في جانبها الفقهي المتيد قد نال مرتبة المقدس رغم أنه بشري نسبي، واتحد مع الشريعة، وظلت منظومة الحقوق التي أنتجها الفقهاء الأوائل ثابتة لم تتغير على مدى القرون، وهى منظومة تراتبية تقوم على ثنائيات مسلم وغير مسلم، ذكر وأنثى، حر وعبد، دار إسلام ودار حرب، وتقيم هرما اجتماعيا يجلس على قمته المسلمون الذكور الأحرار، وتحكم العلاقة بين مكونات هذا الهرم فكرة الوصاية التي تفصلها الورقة في وصاية الحاكم على الرعية، ووصاية الرجل على المرأة، ووصاية المسلم على غير المسلم، ووصاية الكبير على الصغير، ووصاية الحر على العبد. وتشكل مكونات هذا الهرم جداراً ثقافياً صلباً في مواجهة نشر ثقافة حقوق الإنسان .

قراءة في أوراق العمل — تجارب حكومية في تعليم حقوق الإنسان

إلى أي حد يمكن اعتبار تجربة المغرب نموذجية؟

رؤية مساهم في التجربة

خالد عبد الرازق

تستعرض الدراسة بعض القضايا المرتبطة بالتربية على حقوق الإنسان وخاصة قضية حقوق الإنسان بين الخصوصية والعالمية، مشيرة إلى أن ارتباط التربية بمنظومة القيم يجعلها عملية معقدة. كما تطرح الدراسة أهمية عملية التربية على حقوق الإنسان باعتبارها جزءا من جهود التنمية المستدامة عن طريق تنمية الفرد بتحرير طاقاته الإبداعية وتأسيس العلاقة بين الأفراد والجماعات على مرجعية الكرامة الإنسانية وعلى قيم الحرية والمساواة والديمقراطية. وتعالج دور النظام التربوي فى إعمال التربية على حقوق الإنسان بتحقيق الانسجام بين القيم التى يتبناها النظام التربوي والمشروع المجتمعي الذى يحدد الاختيارات الكبرى السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتلاحظ الدراسة أن التجربة المغربية للتربية على حقوق الإنسان فى مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي أنطلقت من المرجعية العالمية لحقوق الإنسان التي تتبناها المغرب والتي تمثل تراثا للإنسانية جمعاء، وبالنظر إلى الحاجة المجتمعية لتحقيق الديمقراطية كاختيار سياسي والليبرالية الاجتماعية كاختيار اقتصادي.

وترى الدراسة أن البرنامج المغربى يؤكد على كون حقوق الإنسان مبادئ وقيماً أكثر منها قواعد وقوانين ومن ثم أكد البرنامج على البعد التربوى الذى يتكامل فيه الجانب المعرفى والوجدانى والسلوكى، وبناء عليه اسندت هذه التربية لفاعلين تربويين، وهو ما يعنى بالضرورة الحضور العام لثقافة حقوق الإنسان عبر كل مكونات الخطاب المدرسي، كما أكدت التجربة المغربية على ضرورة تدرج المضامين المتعلقة بهذه الحقوق عبر المستويات التعليمية بما يتلائم والمستوى العقلى والنمو النفسي والاجتماعي للتلاميذ.

وتنتهي الدراسة إلى أن البرنامج المغربى لتعليم حقوق الإنسان فى مرحلتى التعليم الأسا سي والثانوي، يستهدف خلق انسجام على مستوى المجتمع ككل ولذلك حرص على مراجعة الكتب المدرسية لتطهيرها من المفاهيم المنافية لثقافة حقوق الإنسان، كما تبنى منهاج يهدف إلى دمج المعرفة بالسلوك لحل المشاكل المطروحة فى الواقع، وحرص على عدم إقحام مفاهيم حقوق الإنسان فى المقررات الدراسية وإنما النظر لما يتطلبه المجتمع وما يجب أن يكتسبه المواطن من معارف ومواقف وسلوكيات إزاء الواقع والمحيط.

رؤية منظمة غير حكومية

محمد المحيفظ

يأتي مشروع البرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان في إطار ما يشهده المغرب من تحولات ملموسة وإيجابية في مجال ترسيخ وتعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان ، منذ بداية عقد التسعينيات.

هذه التحولات التي قادت المغرب إلى المصادقة أو الانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية المختصة في هذا المجال. فضلا عن إن شاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان، الأمر الذي أدى إلى وضع خطة عمل استراتيجية في مجال التربية على حقوق الإنسان تبرز ملامحها الواضحة في اتفاقية التعاون الموقعة بين وزارتي التربية الوطنية والوزارة المكلفة بحقوق الإنسان بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٩٤.

واستنادا إلى هذه الحقائق تطرح الورقة ملاحظاتها الأولية حول (مشروع تدريس حقوق الإنسان بالمغرب) من خلال مناقشة المحاور المرتبطة بأعمال هذه الاتفاقية الآنف ذكرها والتي تهم التعليم النظامي بطوريه: الأساسي والثانوي. كما يطمح المخطط الخماسي المقترح لهذه الاتفاقية إلى بناء استراتيجية ربحية تطمح إلى إحداث كراس جامعية متخصصة في مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان في الفضاء الجامعي وإدخال حقوق الإنسان كمواد ووحدات تكوين بالنسبة للكليات والمعاهد الجامعية في أفق ٢٠٠٣م.

ومن ثم تؤكد أولى الملاحظات التي أثارتها الورقة في هذا الإطار إلى ضرورة استبعاد منطق حشو أدمغة التلاميذ بالمعارف والمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان بل يجب أن يتم التعامل مع تدريس حقوق الإنسان كاستراتيجية ترمي إلى تعديل القيم والسلوكيات والمواقف. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمسألة تكوين الفاعلين التربويين إذ رأت الورقة أن هناك استسهالا لدى واضعي المشروع في الدورات التكوينية المؤهلة لهؤلاء الفاعل ين (وكأن هناك افتراضاً بأن الفاعلين التربويين لديهم قابلية فطرية لاستخدام ثقافة حقوق الإنسان .. لذلك رأت الورقة في ملاحظتها الثالثة أهمية (إشراك كل قطاعات المجتمع المدني داخل المشروع) لأن ما أنجز في هذا الجانب لم يكشف عن أي درجة من درجات التعاون المطلوبة لتحقيق هذا المشروع. وتخلص الورقة في هذا الإطار إلى أهمية العناية بإدماج ثقافة حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الديني لارتباط ذلك بمهمة ثقافية وحضارية أكبر ألا وهى تجديد الفكر الديني.

المقررات الدراسية في التعليم الأساسي في مصر

مصطفى كامل السيد

تستعرض الورقة مكانة التعليم في اهتمامات الدولة المصرية وتتوقف عند أنواع التعليم العام والخاص والديني في مرحلة التعليم الأساسي ونظم تحديد المقررات الدراسية، وذلك قبل أن تنتقل إلى التقييم المنهجي لكتب التعليم الأساسي لتوضيح:

● إن حقوق الإنسان لا تدرس كمادة مستقلة في جميع مراحل التعليم، باستثناء التجربة التي قامت بها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. وذلك لا يمنع من القول أن هناك إشارات إلى مبادئ متفرقة لحقوق الإنسان في مقررات عديدة.

● لا تشارك تنظيمات المجتمع المدني وخصوصا منظمات حقوق الإنسان بأي صورة في تحديد أهداف تدريس حقوق الإنسان وضبط محتواه وخاصة في ظل موقف الحكومة تجاه هذه المنظمات.

● تظهر دراسة المقررات المختلفة نمطين في التعبير عن مضمون حقوق الإنسان حيث تحتل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الشعوب مرتبة أعلى في كتب اللغة العربية والتربية الدينية الإسلامية على حين تظهر كتب التربية الدينية المسيحية وكتب المواد الاجتماعية واللغة الأجنبية مكانة الحقوق المدنية والسياسية وبشكل خاص مبادئ التسامح والمساواة والحرية.

● الإشارات إلى حقوق الإنسان في بعض كتب التربية الدينية الإسلامية لا تخلو من تناقضات بين بعض المبادئ، حيث تلاحظ الدراسة في أحد هذه الكتب اعتماد تفسيرات لبعض الآيات القرآنية يمكن أن تصب في إطار الدعوة لاستخدام العنف في تغيير المنكر، وبينما أكدت معظم الكتب على حرية العقيدة فقد تضمن إحداها إشارات معاكسة لذلك. كما أهملت بعض المقررات بعض عناصر الوسط الاجتماعي والثقافي، فجاء ذكر الأقباط نادرا في كتب اللغة العربية.

وتنتقل الدراسة إلى تناول ملامح البيئة التي يجري فيها تدريس حقوق الإنسان وترصد في هذا الإطار المرتبات الهزيلة التي لا تشبع الحاجات الأساسية للقائمين على هذه العملية، والافتقار إلى تدريب يوفر لهم ثقافة عامة فضلا عن أن تأهيل المدرسين عادة لا يضع في الاعتبار تكريس روح الديمقراطية، ومن ثم يسود العملية التعليمية الطابع السلطوي للثقافة المصرية. وفوق ذلك هناك أيضا نجاح الحركة الإسلامية في أن تجد لها أنصاراً كثيرين في صفوف المدرسين والمدرسات بكل ما يحمله ذلك من مخاطر غرس ثقافة مناوئة لحقوق الإنسان.

كاركاتير بلنتو

ملامح التجربة التونسية

بلقاسم حسن

تعتبر تونس من البلدان القلائل التي تدرس في برامجها التعليمية مبادئ حقوق الإنسان صراحة. إذ يعتبر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٩١ هو القانون المؤطر للنظام التر بو ي في تونس. وبالرغم من أن نشر مضمون حقوق الإنسان وتدريس المبادئ والقيم المعبرة عن تلك الحقوق قد أوكل بصفة خاصة إلى مادة (التربية المدنية)، إلا أن هناك مجموعة هامة من هذه المبادئ مبعثرة ومتناثرة بين طيات البرامج التعليمية وكتبها ووثائقها المنهجية في مجال اللغات، الفلسفة، التاريخ، الجغرافيا، العلوم الطبيعية والتربية الإسلامية وغيرها.

وتستعرض الدراسة الأطر المرجعية المعتمدة في التربية على حقوق الإنسان وتشمل المرجعية الوطنية (الدستور، مجلة الأحوال الشخصية، قانون الجمعيات، مجلة الصحافة، قانون الأحزاب، مجلة الشغل، المجلة الانتخابية.. الخ) والمرجعية المتمثلة في الشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

وفي إطار تقييم التجربة التونسية في التربية على حقوق الإنسان، ترصد الورقة عدداً من الملاحظات النقدية من أبرزها ما يلي:

● قلة المحتو ى المعرفي ضمن مواد التدريس الأخرى غير التربية المدنية.

● غياب خطة تكوينية منظمة ودائمة للمدرسين.

● غياب أدلة توجيهية مختصة للمدرسين في التربية على حقوق الإنسان .

● عدم التكافؤ في وفرة المصادر والمراجع والوسائل التعليمية بين مختلف المؤسسات التربوية (بين المدن والأرياف، بين العاصمة والمناطق بين المدارس القديمة والمستحدثة).. ولتلافي أوجه النقص في التجربة التونسية ضرورة الربط بين المؤسسة التربوية والمحيط لتحقيق التناغم مع الواقع المعاش، وضرورة المزيد من التنسيق مع هياكل ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بميدان حقوق الإنسان .

وتخلص الورقة في النهاية إلى أن التجربة التونسية تطرح الورقة في مجال التربية وحقوق الإنسان مع هذا التطور الملحوظ والثراء في مختلف المستويات التعليمية، إلا أنها في حاجة إلى التدعيم والتعديلات والتحسينات اللازمة: كتعزيز المحتوى في المواد التعليمية الأخرى (غير الناقلة) وإجراء حوار مع مختلف هياكل ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لتقييم التجربة الحالية بهدف تحسينها وتعزيزها.

تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى الجزائر

مصطفى بو شاشي

استهدفت الدراسة التعريف بالجهود المبذولة لنشر ثقافة حقوق الإنسان فى الجزائر على المستوى الرسمى متمثلا فى الجهود التى تقوم بها الحكومة من خلال البرامج التعليمية فى مختلف مراحل التعليم أو على مستوى جهود المجتمع المدني من خلال وسائل الإعلام المستقلة أو الجمعيات الأهلية ورابطات حقوق الإنسان . وبناء عليه تنقسم الدراسة إلى قسمين، يتناول الأول دور الدولة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال رصد الدور الذي تقوم به فى تدريس حقوق الإنسان ، بينما يتناول الثانى دور المجتمع المدني فى نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق رصد دور منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية والجمعيات الخيرية والأحزاب فى التعريف بثقافة حقوق الإنسان .

أوضحت الدراسة أن تدريس ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى الجزائر ما زال فى بداية الطريق، مشيرة إلى عدم تدريس حقوق الإنسان كمادة مستقلة فى كل مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي ، أما فى المرحلة الجامعية فإن تدريس حقوق الإنسان كمادة مستقلة يقتصر على كليات الحقوق والعلوم السياسية ، وفيهما تتركز الدراسة على التطور التاريخى لفكرة حقوق الإنسان ، والعلاقة بين الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان وتدريس المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان و التي صادقت عليها الجزائر، كما لاحظ ت عدم وجود دراسات عليا متخصصة فى مادة حقوق الإنسان سوى دراسة واحدة للماجستير حول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وأخرى لنيل درجة الدكتوراه حول الحماية الدولية لحقوق الإنسان فى العشر سنوات الأخيرة . كما تلاحظ الدراسة أن الأوضاع الصعبة التي تواجهها رابطات حقوق الإنسان في الجزائر جعلت مساهمتها في نشر ثقافة حقوق الإنسان هزيلة كما أن الخلفيات السياسية والأيديولوجية لبعض المنظمات تؤدي إلى الانتقائية والتركيز في أنشطتها على حقوق وانتهاكات بعينها وتجاهل غيرها من الحقوق أو الانتهاكات.

وتنتهى الدراسة إلى ضرورة وضع استراتيجية جديدة تتمثل فى توعية مجتمعاتنا بمبادئ حقوق الإنسان العالمية وذلك بالقيام بتعميم تدريس حقوق الإنسان فى كافة مراحل التعليم وربط المادة بالواقع، والقيام بتدريسها فى المرحلة الجامعية فى جميع التخصصات، وتدريسها للعاملين فى القضاء والمحامين ورجال الأمن والأطباء، وتدعيم أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة والمتخصصة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان ، كما أكدت الدراسة على ضرورة خلق الجسور بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات الدينية لتشارك الأخيرة فى عملية التوعية.

صورة العربي في مناهج التعليم الإسرائيلي

محمد زيدان

يشكل التعليم الأساسي أداة ناجحة إذا أحسن استغلالها- لنشر رسالة حقوق الإنسان عن طريق التوعية المباشرة بقيم حقوق الإنسان كموضوعات مستقلة من ناحية، وإدماج هذه القيم في باقي المواد التدريسية من ناحية أخرى. وإذا كان ذلك يصلح في التعامل مع الدولة الوطنية ومواطنيها، فإن الأمر ينقلب رأسا على عقب، كما توضح الورقة، عندما تكون الدولة هنا هي إسرائيل والمواطنون هم الفلسطينيون.

وتعرض الورقة المسلك الذي تتجهه إسرائيل للتوفيق بين دورها الرئيسي باعتبارها "دولة الشعب اليهودي" وبين رغبتها في الظهور بمظهر الدولة الديمقراطية المعاصرة.

وقد اختارت الدراسة التركيز في مناهج التعليم الرسمية على مادتي التاريخ والمدنيات لدورها في صياغة الوعي والمفاهيم الجماعية خاصة في مجمع استيطاني يتشكل ويتبلور ليتماشى مع "الحلم" الذي رسمته الحركة الصهيونية لنفسها.

وتوضح الدراسة أن فهم دوافع واضعي مناهج التدريس يرتبط بفهم الواقع الإسرائيلي الذي تأسست عليه هذه المناهج، مشيرة إلى أن دولة إسرائيل تفتقد للمعايير الأساسية الواجب توفرها في أية دولة ديمقراطية ليبرالية. كما تظهر أن أهداف التعليم الحكومي كما حددها قانون التعليم الإلزامي تخلو من أي اعتبار لوجود العرب في الدولة وتتجاهل تماما الثقافة القومية للفلسطينيين في مقابل تأكيد العناصر القومية والثقافية لليهود. ومن ثم فإن سعى آباء الصهيونية مبكرا للعمل على بناء الهوية القومية والذاكرة الجماعية، قد تأسس على قاعدة إنكار الآخر ونفيه. وقد انعكس ذلك في مناهج التدريس، ليس فقط على تقديم رؤى منحازة للصراع العربي الإسرائيلي بل أيضا تزويد الحقائق واختيار المصطلحات التي تلاءم الرسالة الصهيونية، وتكوين الحقائق التي من شأنها الإساءة بصورة اليهودي في مقابل التأكيد على لا إنسانية العرب وإلصاق صفات الانحراف وانعدام الجدية بهم.

قراءة في أوراق العمل — تجارب المنظمات غير الحكومية/ تقييم عقد الأمم المتحدة

عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان (رؤية عربية)

محمد أمين الميداني

في ديسمبر ١٩٩٤ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تخصيص السنوات العشر التي تبدأ من يناير ١٩٩٥ لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ورحبت بخطة العمل لهذا العقد التي كان قد تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة.

وتحاول ورقة العمل إعطاء رؤية تقييمية لما تم إنجازه عبر السنوات الخمس الأولى من هذا العقد. وتنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام:

الأول يستعرض المقومات التي حالت أو تحول دون تنفيذ العقد، والثاني يتناول ما تم تنفيذه بالفعل في إطار عقد الأمم المتحدة، والثالث: يلقي الضوء على ما ينبغي عمله خلال النصف الثاني من عقد الامم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان.

وتشير الورقة إلى أن برامج تنفيذ عقد الأمم المتحدة في العالم العربي قد تأثرت بعدد من المعوقات في مقدمتها الأزمات السياسية في عدد من البلدان والتباين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، وكذلك عدم التجانس في توزيع وتواجد المراكز والمعاهد والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي وغياب التعاون بين ما هو قائم من هذه المؤسسات، فضلا عن غياب التعاون بين المؤسسات الحكومية التي أنشأتها بعض الحكومات العربية استجابة لقرار الأمم المتحدة بإنشاء لجان وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان – والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان ، وذلك بحكم طبيعة العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والتي تتصف بالحذر والريبة والشكوك المتبادلة.

وتلاحظ الورقة كذلك نقصا واضحا تعاني منه المكتبة القانونية العربية فيما يتعلق بالمؤلفات والدراسات والبحوث العربية المخصصة لحقوق الإنسان والتأخر في عمليات ترجمة أهم أدبياتها إلى اللغة العربية.

وتؤكد الورقة الحاجة الماسة لتجاوز هذه المعوقات من أجل المضي في تنفيذ عقد الأمم المتحدة والسعي لتحقيق الدعم الفعلي والمستمر للمؤسسات التي تعمل على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، وإيلاء اهتمام أكبر ببرامج التأليف والنشر والترجمة في مختلف موضوعات الحماية الدولية لحقوق الإنسان.

تقييم التجربة الفلسطينية من منظور نسوي

رندة سنيورة

في إطار مساهمتها في عقد الأمم المتحدة حول نشر ثقافة وتعليم حقوق الإنسان (١٩٩٥- ٢٠٠٤)، قامت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عموما، والمنظمات الحقوقية والنسوية على وجه الخصوص بتطوير برامج وأنشطة تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني. وقد تزامنت تلك الجهود مع المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وانتقال بعض الصلاحيات للفلسطينيين، وانتخاب أول مجلس تشريعي فلسطيني عام ١٩٩٦.

وتستعرض ورقة العمل تجربة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عموما، ومؤسسات حقوق الإنسان بشكل خاص في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، وتسعى الورقة لتقديم رؤية نقدية نسوية من خلال تبيان مدى نجاح أو إخفاق التجربة الفلسطينية في إدماج قضية النوع الاجتماعي في برامجها لنشر وتعليم حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، ومدى استجابتها للقضية النسوية وخصوصية النساء واحتياجاتهن.

كما تلقى الورقة الضوء على تجربة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال استعراض وتحليل تجربة "مشروع البرلمان الفلسطيني الصوري: المرأة والتشريع"، وكذلك من خلال دور المركز في نشر ثقافة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، وتقييمها، وذلك باعتبارها تجربة تعكس مدى التقدم الذي يمكن إحرازه من خلال التعاون المشترك بين المنظمات الحقوقية والنسوية في نشر وتعليم حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

ومن خلال هذه الرؤية التقييمية تؤكد ورقة العمل على ضرورة تضمين مفاهيم النوع الاجتماعي في برامج تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، وأن لا يتم طرح مفاهيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة بمعزل عن رؤية نسوية حقوقية متكاملة تربط ما بين حقوق الإنسان وواقع احتياجات المرأة الفلسطينية والعمل على تطوير رؤية جديدة لأدوار كل من الرجل والمرأة في إطار المجتمع الفلسطيني.

تجربة منظمات الرصد والحماية

يسري مصطفى

تطرح هذه الورقة عددا من القضايا الأساسية في مقدمتها موقع واستراتيجية منظمات الرقابة والحماية في عملية تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والأدوات المعتمدة من جانب هذه المنظمات لخدمة هذا الدور، والمعوقات والمشكلات الذاتية والموضوعية التي قد تحد من قدرة هذه المنظمات على توصيل رسالة حقوق الإنسان ونشر الثقافة المرتبطة بها.

وترى الورقة أن نشر ثقافة حقوق الإنسان يشكل جزءاً عضويا من خطاب منظمات الرقابة والحماية المعبر عنه من خلال أدواتها المختلفة في الرصد والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والإعلام عنها ، ومن خلال تفاعلها اليومي مع الضحايا والمسئولين ورجال القانون والصحافة.

ورغم أن خطاب هذه المنظمات يستهدف الدفاع والحماية بدرجة أكبر من التثقيف إلا أنه يكتسب أهمية خاصة باعتباره خطاب تعبوي يمكن أن يكون أكثر فعالية لمزجه بين الفكر و السلوك وإثارة الحس الأخلاقي لدى الجماعة، فالتوعية في هذا الخطاب تستهدف الضغط، وتغيير القيم يستهدف الدعم. والطبيعة الدفاعية للخطاب تستثير فاعلين آخرين قد يلعب بعضهم دورا إيجابيا في نشر ثقافة حقوق الإنسان .

وتطرح الورقة عددا من المعوقات التي تحد من قدرة هذه المنظمات على نشر ثقافة حقوق الإنسان، بعضها يتصل بالمناخ العام المحيط بحركة حقوق الإنسان ، ومحدداته مواقف السلطات من الحركة وضعف المجتمع المدني.

نتيجة لعمليات الإفقار الثقافي العام وما تمخض عنه من غياب الديمقراطية وصعود تيار الإسلام السياسي، إضافة إلى خلو جدول أعمال التيارات السياسية في العالم العربي من قضية حقوق الإنسان. هذا إلى جانب المعوقات الذاتية المرتبطة بقدرات منظمات الرقابة والحما ية وبضعف الأداء المؤسسي ومدى إيمان العاملين في هذه المنظمات بقيم حقوق الإنسان ودور المؤسسة في الدفاع عنها، إضافة إلى عدم قدرة هذه المنظمات على توظيف الطاقات الموجودة والموارد المتاحة.

المساهمات العربية في نشر ثقافة حقوق الطفل

محمد الزغير

تستعرض الورقة بداية تطو ر المفاهيم الخاصة بحقوق الطفل في العالم منذ إعلا ن جنيف عام ١٩٢٤، وحتى إقرار الاتفاقية الدولية لحقوق والطفل التي باتت تشكل جزءا رئيسيا ومتمما لقانون حقوق الإنسان العالمي .

وتؤكد الورقة أن تعزيز قيم وثقافة حقوق الطفل في المجتمعات وثيق الصلة بتعزيز قيم وثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة.

في هذا الإطار يستعرض المحور الأول من الورقة الاهتمام العربي بحقوق الطفل باعتباره أحد جوانب ثقافة حقوق الإنسان، ويشير في هذا الإطار إلى مظاهر هذا الاهتمام والخطط والبرامج التي أقرت لرعاية الطفولة وحمايتها، ويستعرض من خلال المحور الثاني مواقف الحكومات العربية من الاتفاقية الدولية والالتزامات الواقعة على عاتقها. ويتناول المحور الثالث ثقافة حقوق الطفل وحقوق الإنسان.

وقد لاحظت الورقة أن هناك تزايدا ملحوظا في الاهتمام بتحسين أوضاع الطفولة في أغلب الدول العربية خلال العقدين الأخيرين، بما ينم عن ارتقاء ثقافة حقوق الطفل لمستويات أفضل.

وترى الورقة أن الإشكالية الأكثر أهمية في نشر ثقافة حقوق الإنسان هي ارتباط قضيتي حقوق الإن سان والطفل بمصدر منظمة الأمم المتحدة، وتصاعد إثارتها من النظام العالمي الجديد تحت دعاوى التدخل لحماية وتعزيز تلك الحقوق التي طالت حتى مجال حقوق الطفل وتتساءل الورقة "هل يملك الطفل تقرير حقوقه حقا أم أن الأمر منوط بالكبار منذ البداية إلى النهاية؟". إن "ثقافة حقوق الطفل التي نريدها هي تلك الثقافة التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الطفل من حيث سنه ومدى نضجه" وتضيف "إن الثقافة التي نطمح إليها بالنسبة للطفل العربي، هي تلك الثقافة القادرة على أن تضمن هويته الوطنية والقومية العربية".

وترى أن هذا لا يتم إلا بتضافر جهود الحكومات والمنظمات الأهلية.

كاركاتير بلنتو

تعليم ونشر حقوق الإنسان في أفريقيا.. تجارب وتحديات

دافيد ماكويد مايسون

تستند الورقة في تقييمها لعملية تعليم ونشر حقوق الإنسان في أفريقيا إلى النتائج التي خلصت إليها ورشات العمل الثلاث التي عقدت في دربان (١٩٩٤)، والقاهرة (١٩٩٥) وأديس أبابا (١٩٩٧) على التوالي.

وقد ناقشت ورش العمل تقارير المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان عن التحديات التي تواجه نشر ثقافة حقوق الإنسان في البلدان الأفريقية. تضمنت تلك المعوقات انعدام الإرادة السياسية، النزاعات والحروب، قصور منهجيات التعليم والتنافس ما بين المنظمات غير الحكومية، وعدم تعاونهم فيما يتعلق بنشر المعلومات. بالإضافة إلى عقبات أخرى مثل قلة الموارد المالية، الحروب، الدكتاتورية، والفساد، والجهل، والحكم العسكري، ومعارضة السلطات الحكومية وأخيرا صعوبة الوصول بتعليم حقوق الإنسان إلى المناطق الريفية.

استعرضت الورقة أيضا خطة العمل الخمسية التي تبنتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في دورتها العشرين، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي وتتضمن:

أ- تطوير مناهج تعليم حقوق الإنسان في المدارس الابتدائية والثانوية، كذلك للمجموعات المهنية المختلفة.

ب- عقد ورش عمل تعليمية، ودورات تدريبية وندوات لمسئولين حكوميين.

ج- نشر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وترجمته إلى اللغات الأربع التي تعتمدها منظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى لغات أفريقية أخرى.

تناولت الورقة اقتراحات المشاركين الأفارقة في تقييم النصف الأول من عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا بمقر مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان بجنيف والاستراتيجيات التي قدمت آنذاك من أجل نشر حقوق الإنسان في أفريقيا من بينها: حث الحكومات على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بإدماج حقوق الإنسان في مناهج التعليم للأطفال والشباب والكبار على السواء، والعمل على زيادة نشر مواد تعليم حقوق الإنسان من خلال التشبيك ومبادرات التدريب الإقليمية، مراقبة تنفيذ الحكومات لعقد تعليم حقوق الإنسان، والعمل على ضمان وجود مؤشرات لتقييم أي أنشطة متعلقة بحقوق الإنسان، العمل على تنسيق الجهود والتعاون ما بين الهيئات المعنية بتعليم حقوق الإنسان، القيام بحملات توعية بحقوق الإنسان والاستعانة بالوسائل المسموعة والمرئية والإلكترونية.

أما المحور الثاني الذي تناولته الورقة فهو معسكرات التدريب على حقوق الإنسان التي تنظم سنويا في مناطق مختلفة من القارة الأفريقية، حيث نظم معهد جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان أول تلك المعسكرات في جنوب أفريقيا، ثم في زيمبابوي ١٩٩٦، وغانا ١٩٩٧، والمغرب ١٩٩٨ وأخيرا تنزانيا ١٩٩٩ وتستمر تلك المعسكرات لمدة ثلاثة أسابيع وتهدف إلى زيادة المهارات النظرية والعملية، والمعرفة بثقافة حقوق الإنسان للمتدربين.

ثم تتناول الورقة قضية هامة هي مسألة نشر مواد تعليم حقوق الإنسان والتشبيك ما بين المنظمات غير الحكومية داخل أفريقيا وخارجها. وكان الإجماع في ورش العمل الثلاث على أن أحد أهم سبل نشر مواد تعليم حقوق الإنسان هو إتاحتها في مراكز معلومات حقوق الإنسان التي بمقدورها أن تقدم معلومات عن معايير ومبادئ حقوق الإنسان، كذلك عن آليات معالجة انتهاكات حقوق الإنسان على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كذلك تشير الورقة إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه بعض وسائل الإعلام الأخرى مثل الراديو، المسرح العام، الأغاني، كذلك دور المطبوعات والإلكترونيات في بناء الوعي وتعليم حقوق الإنسان، وتعتبر قلة الموارد المالية والبشرية، وانعدام التعاون ما بين المنظمات غير الحكومية وصعوبة الوصول إلى مراكز المعلومات من أهم المعوقات التي تواجه تلك المراكز في أفريقيا.

وتخلص الورقة إلى وجود هيكل قوي من نشطاء ومعلمين لحقوق الإنسان في أفريقيا يمكنهم أن يساعدوا أنفسهم عن طريق تبادل المعلومات والمراجع. وأن التحدي الراهن الذي يواجه المعنيين بحقوق الإنسان هو كيفية الوصول إلى آلية لدعم عملية التعليم والتدريب على حقوق الإنسان، وزيادة مواد ومطبوعات حقوق الإنسان، ومن أجل هذا الغرض، تدعو الورقة إلى ضرورة إيلاء عناية خاصة لعقد ورش عمل منتظمة من أجل تبادل المعلومات والخبرات عن سبل تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. هذا إذا كان مقدراً للنهضة الأفريقية أن تكون أكثر من مجرد عبارات طنانة.

قراءة في أوراق العمل — نحو إعلام مستقل لحقوق الإنسان

صحيفة عربية لحقوق الإنسان.. الحلم والواقع

حسين عبد الرازق

تنطلق الورقة من أهمية وجود أداة إعلامية عربية لحركة حقوق الإنسان تقوم بنشر أفكار ومبادئ حقوق الإنسان و تقوم بتوفير حد أدنى من تدفق المعلومات الخاصة بأوضاع حقوق الإنسان فى الوطن العربي. وتوضح أن أبرز المعوقات التى تقف عقبة أمام إصدار جريدة عربية متخصصة فى حقوق الإنسان غياب المناخ الديمقراطي فى الوطن العربي مما أدى إلى شيوع انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان، وقيام العديد من الدول العربية برفع شعار الخصوصية الثقافية لرفض الميثاق العالمى لحقوق الإنسان والعهود الدولية المرتبطة به باعتبار ذلك نتاج الحضارة الغربية. هذا فضلا عن الدور الذي لعبته تيارات الإسلام السياسي المتطرفة فى مواجهة انتشار ثقافة حقوق الإنسان، وظهور التطرف الدينى وما ارتبط به من ممارسات تمثل انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية للإنسان وتقديم تبرير ديني يلقى قبولا اجتماعيا لانتهاك هذه الحقوق.

إن إصدار صحيفة عربية متخصصة يكاد يكون مستحيلا فى ظل القيود المفروضة على حق اصدار الصحف فى الدول العربية والقوانين التى تصادر حرية الصحافة وتعطى السلطات العامة حق منع دخول المطبوعات الخارجية إلى الدول العربية.

وقد تناولت الورقة الحالة المصرية كنموذج لأوضاع الصحافة فى البلاد العربية حيث توجد منظومة متكاملة من القوانين التى تفرض القيود على حق إصدار الصحف وتداولها، إضافة إلى سيطرة الدولة على ما يقرب من ٩٥٪ من المؤسسات الصحفية، وسيطرة السلطة التنفيذية على المجلس الأعلى للصحافة الذي يملك حق الترخيص لإصدار الصحف. واعتماد القوانين المصرية الخاصة بالصحافة -خاصة قانون العقوبات- المنهج العقابى السائد فى التشريع المصري القائم على العقوبات السالبة للحرية.

وأكد أنه فى ظل هذه الأوضاع يبدو مستحيلا إصدار صحف عربية لحقوق الإنسان وإذا توافرت الظروف جدلا لإصدارها فى بلد عربى مثل لبنان أو خارج الوطن العربي فالقوانين القائمة فى البلاد العربية تمنع دخولها باعتبارها مطبوعات خارجية خاضعة للرقابة والمنع دون معقب.

رجحت الورقة احتمالات النجاح بصورة أكبر بشأن الأفكار المتعلقة بإنشاء محطة إذاعية لحقوق الإنسان أو قناة تليفزيونية فضائية خارج الوطن العربي وتبث للوطن العربي إذا ما توافرت الإمكانات المادية والفنية .

الإعلام الحر والقيود التشريعية

عبد الله خليل

تلقي هذه الدراسة الضوء على التشريعات العربية ذات الصلة بالإعلام وتستهدف تبيان تأثيرها على نشر ثقافة حقوق الإنسان، حيث تشكل حرية تدفق المعلومات والحق في الاتصال ركيزة أساسية في نشر هذه الثقافة.

تتناول الدراسة في الفصل الأول القيود الواردة على وسائط الإعلام في التشريعات العربية وتشمل القيود على حرية إصدار المطبوعات والصحف والمجلات ووكالات الأنباء، والقيود على المصنفات السمعية والبصرية، والقيود على الإذاعة والتليفزيون والفضائيات والإنترنت، والقيود على حق التجمع السلمي باعتباره إحدى أدوات التعبير. وتتناول الدراسة في الفصل الثاني القيود على حرية تدفق المعلومات (الرقابة)، وتخصص الفصل الثالث لقواعد الحظر والتجريم في تشريعات الإعلام العربية وتتناول في الفصل الرابع والأخير الدور الذي تلعبه هذه القيود بالنسبة لنشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان .

وتخلص الدراسة إلى أن تشريعات الإعلام العربية بما تفرضه من قيود على وسائط الإعلام تؤثر على مضمون الرسالة الإعلامية في الموضوعات والمواد الخاصة بحقوق الإنسان، حيث أحكمت هذه التشريعات القبضة على ثلاثة عناصر رئيسية من مكونات عملية الاتصال (المرسل، والرسالة، والوسيط الإعلامي) الأمر الذي يتيح إمكانية حجب رسالة حقوق الإنسان عن الجمهور المستهدف.

وتنبه الدراسة إلى أن هذه القيود المغالى فيها لا تضع في الاعتبار الثورة الهائلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي لن تجدي معها التشبث باحتكار الإعلام من جانب الحكومات أو تطوير نظمها الرقابية على تدفق المعلومات.

وتدعو الدراسة إلى إطلاق حرية تدفق المعلومات وتداولها كمدخل أساسي لنشر ثقافة حقوق الإنسان ، والاعتراف بالأهلية الكاملة لأفراد المجتمع وبقدراتهم على المشاركة في إدارة شئون البلاد، وهو ما يتطلب القبول بتنوع الأفكار والآراء.

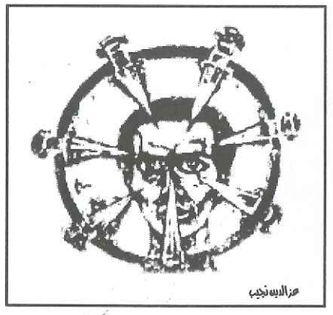

الآداب والفنون رافعة لثقافة حقوق الإنسان

عبد الرحمن أحمد عبده

هناك إمكانات ثرية ومتعددة الأشكال لأن تعكس الفنون والآداب المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان في الوطن العربي خاصة والعالم عامة. ويشكل المبدءان الرئيسيان القائم عليهما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مبدأ الكونية ومبدأ الترابط الوثيق والتكامل بين كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مادة غنية للإبداع الفني والأدبي، يمكن أن تصل بهذا الإبداع إلى المتلقى بسلاسة وذات تأثير متخطية كافة معوقات نشر ثقافة حقوق الإنسان. كما يمكن أن يصل ذلك الإبداع إلى خارج الحدود العربية، وسيساعد ذلك حتما على خلق منبر للحوار النزيه والبناء لتوفير الحماية لحقوق الإنسان.

كما يمكن أن تشكل الإشكاليات التي تثير جدلا فيما يتعلق بحقوق الإنسان في الوطن العربي خاصة مادة ثرية للإبداع في الآداب والفنون وحبكات فنية صالحة للدراما تحديدا ومن خلالها يمكن التعليم والتثقيف والتوعية بحقوق الإنسان.

تلك الإشكاليات هي السؤال المطروح هل حقوق الإنسان عالمية بشكل مطلق؟ أم أنها أو بعضا منها نسبية، يختلف مضمونها تبعا للاختلافات المتعددة تاريخيا وثقافيا وعقائديا وحضاريا، كون الواقع العربي بتعقيداته المتعددة يمثل عائقا واضحا أمام طرق مشكلات حقوق الإنسان فنيا وأدبيا.

وحقوق الأغنياء وحقوق الفقراء.. فما زال الحق في السكن والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل تمثل حقوقا بالنسبة لمجتمع الأغنياء إلا أنها مازالت للأسف تمثل آمالا وأمنيات بالنسبة لمجتمع الفقراء، وهى من الموضوعات الملائمة والثرية للآداب والفنون المختلفة في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

وازدواج المعايير والاستثمار السياسي لقضايا حقوق الإنسان، وهى الإشكالية التي نتجت عن التوظ يف السياسي لقضية حقوق الإنسان يمكن أن تكون بدورها موضوعا لمعالجات متعددة من جانب الآداب والفنون .

إن العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال الآداب والفنون يجب أن يأخذ اتجاهين:

الأول: العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان وفق الظروف الممكنة.

الثاني: خلق قاعدة متينة للإبداع الفني لدى المبدع والمتلقى ووفق منظور استراتيجي لحملة تنويرية شاملة تستهدف المستقبل قبل الحاضر.

ووفق المنظور الاستراتيجي لهذا الدور يمكن التركيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان وسط النشئ والفتيات في المدارس من خلال المكتبة والمسرح المدرسي واستلهام التراث الشعبي فيما يتعلق بحقوق الإنسان باعتباره من أنجح الوسائل لنشر ثقافة حقوق الإنسان. كالأمثلة الشعبية التي من الممكن أن تتحول إلى قصة أو قصيدة أو دراما .

ولدعم كل ذلك وتهيئة المناخ الملائم له يجب البحث في إمكانية التواصل مع المبدعين وإقامة دورات التوعية المركزة لهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وتنظيم المسابقات الأدبية والفنية لتشجيع الإسهام والتوسع في نشر ثقافة حقوق الإنسان.

إن الحاجة ماسة بالفعل لتعزيز دور الآداب و الفنون بالتعليم والتثقيف والتوعية بحقوق الإنسان بصورة مباشرة وغير مباشرة والوسيلة الأنجح لتوصيل وتأثير هذا الدور هي وسائط الاتصال الجماهيرية وخاصة التلفز يون (قناة فضائية عربية) التي تعد وسائل تثقيف عامة تسهم في تشكيل نمط من السلوك الإنساني لدى المتلقي العربي ليعي حقوقه وحقوق غيره الإنسانية المختلفة بهدف تحقيق الحماية لهذه الحقوق والنهوض بها .

محطة إذاعية لحقوق الإنسان مطلب حيوي

خضر شقيرات

تؤكد الورقة أن إنشاء إذاعة لحقوق الإنسان يشكل ضرورة حيوية فى العمل على مجابهة شيوع انتهاك حقوق الإنسان و تحقيق استقلالية إعلامية لمنظمات حقوق الإنسان حيث تتفادى الرقابة الرسمية ولا تخضع لمنطق السوق أو لسيطرة الإعلام التجاري، كما يمكن أن تشكل أداة هامة لتحويل ثقافة حقوق الإنسان إلى ثقافة جماهيرية يومية .

وتضيف الورقة أن إنشاء تلك المحطة أصبح أمراً ملحا في ضوء ما يثبته تقييم تجارب منظمات حقوق الإنسان من أن آليات عملها التقليدية المتمثلة فى رصد وتوثيق وفضح انتهاكات حقوق الإنسان لم تفلح في اجتثاث انتهاكات حقوق الإنسان، مما يقتضي البحث عن آليات جديدة مثل نشر ثقافة حقوق الإنسان على نطاق واسع بحيث تصبح هذه الثقافة مكونا رئيسيا من مكونات ثقافة الشعوب والأفراد.

وترى الورقة أن إنشاء محطة إذاعية لحقوق الإنسان يكتسب أهمية أكبر في ضوء التطورات العالمية وفى ظل ثقافة العولمة، حيث استمر شيوع انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع فى العديد من دول العالم، وبرزت أشكال جديدة من الانتهاكات كنتيجة من نتائج العولمة خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي يدعو منظمات حقوق الإنسان -باعتبارها حركة عالمية- العمل على توحيد جهودها من أجل أن يكون لها إعلامها الخاص الذي يستند إلى الأفكار السامية لنشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويدعم التفكير في إنشاء محطة بث إذاعي أن جمهور الاستماع الإذاعي لا زال جمهورا عريضا، إضافة إلى التفاوت الكبير في تكاليف تشغيل محطة البث الإذاعي مقارنة بإنشاء محطة تليفزيونية فضائية يأتي لصالح المحطات الإذاعية بما يجعل إمكانيات إنشائها أكثر يسرا .

إعادة تشكيل الوعي ضرورة لـ "تمكين المستضعف"

عبير عطية

"تمكين المستضعف: منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان" أحدث إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وهو الكتاب الثاني ضمن سلسلة قضايا حركية. يضم الكتاب عدة مقالات ودراسات حول قضايا نشر ثقافة وتعليم حقوق الإنسان كتبها عدد من باحثي المركز والمتعاونين معه، وهم آمال عبد الهادي، بهي الدين حسن، علاء قاعود، جمال عبد الجواد، عادل أبو زهرة ومحمد السيد سعيد وقد قام بإعداد الكتاب للنشر مجدي النعيم.

ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء، يعالج القسم الأول القضايا النظرية مثل فلسفة التعليم والتمكين والخصوصية الثقافية والترويج لقيم حقوق الإنسان والتسامح الديني، ويتناول القسم الثاني إستراتيجيات تعليم حقوق الإنسان، بينما يعالج القسم الثالث بعض قضايا تدريس حقوق الإنسان، وقد خصص القسم الأخير من الكتاب لدراسة حقوق الإنسان في الآداب والفنون.

يستعرض محمد السيد سعيد العديد من القضايا النظرية، موضحا أن التحولات العالمية الكبرى وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والنظم الشمولية فى أوروبا الشرقية ساهمت فى تكريس نظرة استاتيكية للثقافة عموما بما فيها الثقافة العربية، وتمثلت أبرز ملامحها في الأصولية المتشددة فى المجتمعات العربية التى تمثل أكبر العوائق أمام انتشار ثقافة حقوق الإنسان. ويشير الباحث كذلك إلى تمسك النخب العربية بجدول أعمال واهتمامات قومية تتمحور أساسا حول الهوية، وهو ما يقود إلى تشوه عام للثقافة السياسية حيث تحتل العلاقة مع الخصم مرتبة أعلى وعلى حساب مهام إعادة البناء الداخلي عموما. هذا ويرى محمد السيد سعيد أن فلسفة تعليم حقوق الإنسان ينبغي أن تسعى إلى تجاوز نخبويته. ويقتضي أن يكون متوحدا مع الممارسة، وأن يتخطى المعرفة التقليدية بنصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان بهدف إعادة تشكيل الوعي وتمكين الناس من الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم الإنسانية والدعوة لمباشرتها بالفعل.

رصد بهي الدين حسن العوامل التى تلعب دورا معوقا أمام انتشار ثقافة حقوق الإنسان وتقود إلى استثناء العالم العربي من ربيع الديمقراطية، وفي مقدمتها استمرار التسلطية العربية لفترات ممتدة وتحطيم المجتمع السياسي والمدني وإفقار الحياة السياسية والمدنية وصعود حركة الإسلام السياسي فى العالم العربي. وأكد على ضرورة السعي نحو إستراتيجيات جديدة لتعليم حقوق الإنسان ترتكز على ضرورة العمل على تأسيس شرعية ثقافية لحقوق الإنسان بحيث لا تقدم باعتبارها تتعارض مع مبادئ الإسلام أو المسيحية الشرقية، والعمل على وضع سياسة جديدة فى مناهج تعليم حقوق الإنسان تبنذ التلقين وتعتمد على أسلوب المناظرات، ضرورة توظيف الفنون والآداب فى نشر ثقافة حقوق الإنسان والتخطيط لإنشاء قناة تليفزيونية عربية متخصصة فى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ويرى الكاتب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار السياق السياسي والثقافي للمجتمعات العربية وإخضاع هذا السياق للتحليل. وينوه إلى أن بناء دولة إسرائيل بدعم أمريكي أوروبي كرس مزاج سياسي أكثر استعدادا للتضحية بالديمقراطية و مكن النخب العسكرية من إحراز شعبية لبرامج سياسية تقوم على قهر الإنسان وقمع التعددية السياسية فى الداخل بزعم أنه الشرط اللازم لتحقيق الانتصار على العدو الخارجي.

وعن قضايا تدريس حقوق الإنسان ركزت دراسة آمال عبد الهادي على تدريس اتفاقيتى حقوق الطفل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى كليات الحقوق بمصر بهدف تحديد الوضع الراهن لتعليم حقوق الإنسان، أوضحت فيها الإشكاليات التى تواجه تدريس حقوق الإنسان فى كليات الحقوق والتي ترجع إلى تضخم المناهج الدراسية الحالية والخلافات القائمة بين أعضاء هيئة التدريس حول تحديد القسم المسئول عن تدريس موضوع حقوق الإنسان، واحتياج أساتذة الجامعة إلى تدريب حول تدريس حقوق الإنسان، وعدم اشتمال المناهج الدراسية على مقرر دراسي مستقل حول حقوق الإنسان.

وعن فاعلية دورات تعليم حقوق الإنسان قام كل من جمال عبد الجواد وعلاء قاعود بدراسة استهدفت تقييم الدورات التدريبية والتطبيقية في مجال حقوق الإنسان وقياس مدى التحسن فى معارف واتجاهات الدارسين المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان عن طريق القيام باستبيان على الدارسين فى دورتين تدريبيتين مختلفتين. خرجت الدراسة بعدة توصيات مفادها أن يكون التركيز بدرجة أكبر فى الدورات التدريبية على القضايا الفكرية. وتخصيص وقت أطول لمناقشة القضايا وتمكين الدارسين من التعبير عن مواقفهم بحرية وإخضاع هذه الآراء للمناقشة الحرة دون ترهيب أو سخرية.

وتذهب دراسة عادل أبو زهرة إلى أن التربية الجمالية حق من حقوق الإنسان وتلعب دورا هاماً فى إطار الفن للسعي نحو تحسين نوعية حياة الناس بالتعبير عن الواقع ونقده وإعادة صياغته كي يحقق الإنسان ذاته. كما تناول قضية حرية التعبير عبر الفنون وحرية الفنان فى التعبير لأن تنوع الأفكار والآراء هو الذي يصنع الازدهار وأوضح أنه إذا كان لابد من الرقابة فيجب أن يقوم بها المتخصصين في النقد الفني والمفكرين المستقلين عن أى سلطة.

ويتضمن الكتاب التقرير الذي أعده المركز لتقيم دليل اليونسكو لتعليم حقوق الإنسان فى مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي من خلال عدد من ورش العمل والاجتماعات التي نظمها المركز سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي. وقد تضمنت توصيات المشاركين فيها ضرورة إعادة صياغة الدليل بحيث يعكس بصورة أعمق توجه اليونسكو القائم على الاعتراف بالتعددية الثقافية فى العالم، وأن يلقى الضوء على مفهوم السلام العادل أو السلام القائم على إعمال حقوق الإنسان وتوضيح صلات ذلك بحق الشعوب فى تقرير المصير وفى مقاومة الظلم وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

تطور جديد:

الإسلاميون يطالبون بتدريس حقوق الإنسان

حسام تمام
صحفي مصري

أجرى موقع "الإسلام على الإنترنت" Islam-Online استطلاعا في الفترة من ١٦/ ٤ إلى ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٠ بين جمهور الموقع عبر فيه ٩٣,٩٪ من الجمهور المشارك في الاستطلاع عن رغبتهم في تدريس مقرر لحقوق الإنسان من منظور إسلامي في جميع المراحل التعليمية في مدارس الوطن العربي والعالم الإسلامي.

وتعد نتائج هذا الاستطلاع - بكل المقاييس- انتصارا لفكرة حقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي مما يعكس تقدما في نظرة هذا العالم لمنظومة حقوق الإنسان ويمكن أن يتأكد ذلك من عدة زوايا تؤكد جميعها على أهمية نتائج هذا الاستطلاع.

فقد تزامن توقيت الاستطلاع مع زيارة ماري روبنسون- مفوضية الأمم المتحدة السابقة لحقوق الإنسان- للمغرب وافتتاحها مركزا تدريبيا ووثائقيا يعني بحقوق الإنسان ، ويهدف إلى تدري ب رجال الأمن وحراس السجون ورجال القضاء على التمسك بمبادئ حقوق الإنسان في تعاملهم مع المواطنين وهو ما يعني تصويت جمهور الاستطلاع بالموافقة على هذه الزيارات وأهدافها. ويعطي إشارة إلى رغبة هذا الجمهور في تعميم ذلك على مناطق أخرى في العالم العربي والإسلامي خاصة إذا عرفنا أن المشاركين في الاستطلاع ينتمون إلى عدد متنوع من الدول الإسلامية من بنيها المغرب.

كما جاء الاستطلاع متزامنا مع جملة الاتهامات المتبادلة بين منظمة العفو الدولية وبين عدد من الدول العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في ظل انتقاد الأخيرة لتقرير المنظمة الذي يتهمها بانتهاك حقوق الإنسان، واعتبارها أن هذا التقرير هجوم على الإسلام!

وتأتي نسبة التصويت ٩٣,٩٪ يؤ يدون الفكرة في مقابل ٦,١٪ يرفضونها) لتؤكد أن ثقافة الشارع العربي والإسلامي، كما تشير إلى أن العشرات من مراكز ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في العالم العربي والإسلامي بدأت تمثل جزءا من منظومة المجتمع المدني وثقافته ولم تعد نبتا غريبا عليه كما كانت تتهم إلى وقت قريب.

وتأتي أهمية هذا الاستطلاع أيضا من طبيعة الموقع ومن طبيعة جمهوره أيضا، وهذا ربما كان أهم ما في هذا الاستطلاع إذ إن موقع (الإسلام على الإنترنت) يعد أهم موقع إسلامي على الشبكة من حيث إمكاناته وحجم المادة العلمية التي يقدمها ومن حيث عدد المترددين عليه حيث حصل مؤخرا على المركز الأول في ترتيب المواقع الإسلامية على شبكة الإنترنت من حيث عدد الزوار، كما أن الموقع معروف بتوجهاته الإسلامية قريبة ال صلة بتيار الإخوان المسلمين حيث تشرف على الموقع جمعية البلاغ الثقافية بقطر والتي يرأسها الفقيه الكبير د/ يوسف القرضاوي أحد أعلام الفقه والفكر الإسلامي في هذا العصر المحسوبين على مدرسة الإخوان المسلمين، كما أن مضمون المادة العلمية المنشورة على صفحات الموقع ت قترب - إلى حد كبير- من فكر الإخوان المسلمين ويقوم على تحريرها عدد من المنتمين فكريا إلى الإ خوان وإذا علمنا أن حركة الإخوان المسلمين هي كبرى الحركات الإسلامية في العالم العربي والإسلامي ومن أهم القوى السياسية والفكرية المؤثرة في الشارع العرب ي أدركنا أهمية ما تعكسه نتائج هذا الاستطلاع خاصة وأن غالبية زوار الموقع والصحف التي تعيد نشر مادته كذلك من المنتمين للتيار الإسلامي وخاصة تيار الإخوان المسلمين وهو ما يعني أن تطورا قد حدث في نظرة الشارع الإسلامي لحقوق الإنسان ومفاهيمها باتجاه قبول هذه المفاهيم من ناحية والسعي إلى تأصيلها إسلاميا من ناحية أخرى، وهذا بدوره يمثل انقلابا في رؤية الشارع الإسلامي لحقوق الإنسان إذ بعد أن كان الإسلاميون أكثر تيارات المجتمع الإسلامي رفضا لفكرة حقوق الإنسان وهجوما عليها، صار هناك قبول لهذه الفكرة ورغبة في اعتبارها جزءا من الثقافة الس ائدة، بعد أن كانت إحدى الأفكار ذات السمعة غير الطيبة في العقلية الإسلامية المعاصرة باعتبارها جزءاً من منظومة الفكر والحضارة الغربية المهيمنة وكثيرا ما كان بعض المفكرين الإسلاميين ينظرون إليها باعتبارها من طليعة أفكار الغزو الثقافي الغربي للعالم العربي والإسل امي والطريف أن الحركات الإسلامية التي كانت أكثر الأصوات رفضا لحقوق الإنسان وهجوما عليها هي أكثر الفئات التي كانت محورا لاهتمام منظمات حقوق الإنسان في الفترة الأخيرة لأنها-ببساطة- كانت أكثرها صداما مع الأنظمة الحاكمة وتعرضا للقهر والبطش وانتهاك حقوق الإنسان.

وتزيد من أهمية نتائج الاستطلاع أيضا أن جمهور المشاركين على درجة من الوعي والثقافة (وهو يفترض في مستخدمي شبكة الإنترنت) تؤكد إيمانهم الحقيقي بأهمية تدريس مقررات حقوق الإنسان في المدارس، ويتضح إدراك هذا الجمهور لأبعاد قضايا حقوق الإنسان وخلفياتها بالجزء ا لثاني من الاستطلاع إذ بينما كانت نسبة المؤيدين لتدريس مقررات حقوق الإنسان في المدارس ٩٢,٩٪ من جمهور المشاركين صوت ٥٧,٨٪ فقط من المشاركين معبرين عن اعتقادهم أن تقارير منظمات حقوق الإنسان الغربية عن الدول العربية والإسلامية تعبير عن واقع حقيقي بينما رأى ٤٢,٢ ٪ أن ها مبالغ فيها، وهو ما يعكس درجة عالية من الوعي لدى المشاركين مكنتهم من الفصل بين فكرة حقوق الإنسان وبين التوظيف السياسي أو الأيديولوجي لها الذي قد تقوم به بعض الدول الغربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كل هذا يؤكد أهمية نتائج هذا الاستطلاع لأي محاولة لرصد وضع حقوق الإنسان في العالم الإسلامي.

المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي
١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٠
مشروع جدول الأعمال

اليوم الأول الجمعة ١٠/١٣

■ جلسة افتتاحية: ٥- ٨ مساءً
■ كلمات افتتاحية
■ احتفالية تكريما لدور الفنون في تعزيز قيم حقوق الإنسان:
- ملجأ العامرية "ومختارات موسيقية أخرى: للفنان العراقي نصير شمة.
- حرية التعبير "من خلال الجسد الإنساني: عرض يقدمه د. عادل أبوزهرة.
- "دفاعا عن كرامة الإنسان ": مشاهد من السينما المصرية يقدمها هاشم النحاس.

■ حفل استقبال

اليوم الثاني السبت ١٠/١٤

الجلسة الأولى: ٩- ١١ صباحاً

التحديات التي تواجه تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: صوت الجنوب

■ مداخلات من:
- أفريقيا: د. ديفيد ماكويد (جنوب أفريقيا)
- آسيا: جيفرسون بلانتيلا وتيريز لامبين (اليابان والفيليبين)
- أمريكا اللاتينية: أبراهام ماجندزو (شيلي)
- شرق أوربا: د. جانوسز سيمونيدس (بولندا)
- حوض البحر المتوسط: كولم ريجان (أيرلندا)

■ استراحة شاي: ١١- ١١,٣٠صباحاً
■ الجلسة الثالثة: ١١,٣٠ -١ ظهراً

تقييم نصف عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان

- عالميا: (ايلينا ايبوليتي (مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة)
- العالم العربي: د. محمد أ مين الميداني (سوريا)

■ استراحة غذاء: ١,٣٠- ٣ عصراً
■ ورشتا عمل متوازيتان: ٣- ٥ مساءً

(أ) تقييم مساهمة المنظمات غير الحكومية العربية في تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

- معاهد ومراكز تعليم حقوق الإنسان: د. مضر قسيس (فلسطين)
- الرقابة والحماية: يسري مصطفى (مصر)
- تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في فلسطين من منظور نسوي : رندة سنيورة (فلسطين)
- نشر ثقافة حقوق الطفل في الدول العربية : محمد عبده الزغير (اليمن)

(ب) تقييم مساهمة الحكومات في تعليم حقوق الإنسان

- مواقف الدول العربية من المواثيق والإعلانات المعنية بتعليم حقوق الإ نسان- تحليل نقدي: محمد سعيد الطيب (السودان)
- التجربة التونسية في نشر ثقافة حقوق الإنسان: بلقاسم بن حسن (تونس)
- التعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الجزائر: د. مصطفى بوشاشي (الجزائر)
- حقوق الإنسان في المقررات الدراسية في التعليم الأساسي في مصر : د. مصطفى كامل السيد (مصر)
- صورة العربي في المناهج التعليمية الإسرائيلية: محمد زيدان (فلسطين ٤٨)

■ استراحة شاي: ٥-٥,٣٠ مساءً
■ الجلسة الرابعة: ٥,٣٠-٧ مساءً

إلى أي حد يمكن اعتبار تجربة المغرب نموذجية؟

- تجربة المغرب في مجال التربية على حقوق الإنسان: د.خالد عبد الر زاق (وزارة حقوق الإنسان بالمغرب)
- تعليق من المنظمات غير الحكومية المغربية المعنية بالمرأة وبحقوق الإنسان: أمينة لمريني، ومحمد المحيفظ

اليوم الثالث الأحد: ١٠/١٥

٦) ورشتا عمل متوازيتان: ٩- ١١صباحاً

(أ) تأثيرات الثقافة السياسية السائدة على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

- الأحزاب السياسية العربية وثقافة حقوق الإنسان: عبد الغفار شكر (مصر)
- تأثيرات الثقافة السياسية السائدة على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان : حكيمة الشاوي (المغرب)
- موقع ثقافة حقوق الإنسان لدى التيار الإسلامي والتيار الليبرالي في العالم العربي: د. هو يدا عدلى (مصر)
- الإسلام السياسي وثقافة حقوق الإنسان بالمغرب: د. عبد العزيز النويضي

(ب) تأثيرات الثقافة الدينية السائدة على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

- دور المؤسسات الدينية: أكثم نعيسة (سوريا)
- الثقافة الدينية الإسلامية السائدة: د. الباقر العفيف (السودان)
- تأثير التراث المسيحي الشرقي على ثقافة حقوق الإنسان: د. أنطوان مسرة (لبنان)

■ استراحة شاي: ١١- ١١,٣٠صباحاً
■ ورشتا عمل متوازيتان:١١,٣٠-١,٣٠ظهراً

دور الإعلام في نشر ثقافة حقوق الإنسان

- تأثير قوانين الإعلام على نشر وتعليم ثقافة حقوق الإنسان: عبد الله خليل(مصر)
- الإعلام كمنتهك لحقوق الإنسان : آمال عبد الهادي (مصر)
- فرص الاستفادة من الفضائيات العربية: نعومي صقر (بريطانيا)
- دور الفنون والآداب في نشر رسالة حقوق الإنسان

- مدخل عام: عبد الرحمن عبده (اليمن)
-الشعر : حلمي سالم (مصر)
-الفنون الشعبية: عبد الحميد حواس (مصر)
-الفنون التشكيلية: عز الدين نجيب (مصر)
-المسرح : نورا أمين (مصر)

اليوم الرابع الاثنين ١٠/١٦

■ جلسة عامة: ٩- ١١صباحاً

الإعلام الإقليمي العربي المستقل لحقوق الإنسان

- جدوى إصدار جريدة عربية متخصصة في حقوق الإنسان: حسين عبد الرازق (مصر)
- جدوى إنشاء محطة إذاعية لحقوق الإنسان: خضر شقيرات (فلسطين)
- جدوى إنشاء قناة تلفزيونية متخصصة: كمال البطل (لبنان)

■ استراحة شاي: ١١- ١١,٣٠ صباحاً
■ جلسة عامة: ١١,٣٠- ١,٣٠ ظهراً

مشروع إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان

■ استراحة شاي: ١,٣٠- ٢ ظهراً
■ جلسة ختامية: ٢- ٣ عصراً